



PROVISIONAL

S/PV.2604

12 September 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة بعد
الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٦/٢٠

(المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية)

سير جون طومسون

الرئيس :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
استراليا	السيد ولكوت
بوركينافاسو	السيد باسولي
بيرو	السيد الزامورا
تايلند	السيد كاسمري
ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كورنينكو
الدانمرك	السيد بيرينغ
الصين	السيد لي لويي
فرنسا	السيد دي كيمولاريا
مدغشقر	السيد رابيتافيك
مصر	السيد خليل
الهند	الآنسة كوناى
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد والترز

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها
موقعة من أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٥

الترحيب بالممثل الدائم الجديد للصين لدى الأمم المتحدة وبالممثل الدائم الجديد
للبيرو لدى الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود باسم جميع أعضاء مجلس الأمن أن أرحب ترحيباً حاراً بالممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة وبالممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة . ونتطلع إلى التعاون معها في أعمال المجلس ونرحب بهما للاشتراك فيما يوصف عادة بأعمالنا "الجليلة" ، وإن كانت هذه الأعمال تبدو على الأرجح أعمالاً مضيئة في أغلب الأحيان .

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أيضاً أن أسجل في المحضر شكراً شخصياً والرسمي ، وكذلك شكر الأعضاء الآخرين في المجلس ، إلى سلفي معادة السيد أوليف اليكساندروفيتش ترويانوفسكي ، الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة على براعته الكبيرة التي أدار بها أعمال رئيس مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس . وأنني لعلني يقين أنني أتكلم باسم جميع الأعضاء في الإعراب عن عميق شكري إلى السفير ترويانوفسكي على المهارة الدبلوماسية الفائقة التي أدار بها أعمال المجلس .

اقرار جدول الاعمالأقر جدول الاعمال .

تاريخ الانتخابات لملء شاغر في محكمة العدل الدولية . (S/17433)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أمام أعضاء المجلس الوثيقة

S/17433 التي تتضمن مذكرة من الأمين العام .

لقد أحدثت استقالة القاضي بلاتون موروزوف شاغرا في محكمة العدل الدولية يتمين ملؤه . ولعلكم تتذكرون أن القاضي موروزوف انتخبه مجلس الأمن والجمعية العامة لفترة بدأت في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٠ وأعيد انتخابه لفترة أخرى بدأت في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، وكان يفترض أن تنتهي في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ . لقد أخبر نائب رئيس محكمة العدل الدولية الأمين العام باستقالة القاضي بلاتون موروزوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) وذلك بهرقية مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٥ أيدت برمالة من نائب أمين السجل بالتاريخ نفسه .

وانني واثق من انني أعرب عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أسجل تقديرنا للقاضي موروزوف ، ولوفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، لاسهاماته في مداولات محكمة العدل الدولية .

بمقتضى المادة ١٤ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية يتطلب من مجلس الأمن أن يحدد موعدا للانتخاب لملء أى شاغر في المحكمة . وأمام أعضاء المجلس في الوثيقة S/17457 نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس . وأفهم أن أعضاء المجلس مستعدون للتصويت على مشروع القرار . وما لم أسمع أى اعتراض ، سأطرح مشروع القرار للتصويت .
تم التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، بوركينا فاسو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الدانمرك ، الصين ، فرنسا ، مدغشقر ، مصر ، الهند ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كانت نتيجة التصويت ١٥ موثقا مؤيدا . إعتد مشروع القرار بالاجماع باعتباره القرار ٥٧٠ (١٩٨٥) . وبهذا يكون مجلس الامن قد أنهى نظره في البند الاول من جدول الاعمال . وينتقل المجلس الآن الى البند الثاني من جدول الاعمال .

الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لقطر لدى الامم المتحدة (S/17456)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن إحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي اسرائيل وقطر طلبا فيها دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس دعوتهما الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وذلك وفقا لاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، قام السيد الكواري (قطر) بشغل مقعد على طاولة المجلس ،
وشغل السيد نيتانياهو (اسرائيل) المكان المخصص له على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن احيط أعضاء المجلس علما
بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم
المتحدة فيما يلي نصها

« بصفتي رئيسا للمجموعة العربية ، يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن أن
يوجه الدعوة الى الدكتور رياض منصور نائب المراقب الدائم لمنظمة التحرير
ال فلسطينية لدى الأمم المتحدة بصدد نظر المجلس في البند المعنون " الحالة في
الاراضي العربية المحتلة " .

وستعم تلك الرسالة بوصفها الوثيقة S/17460 .

لم يقدم اقتراح قطر وفقا للمادة ٣٧ أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت
لمجلس الأمن ، ولكن ، اذا ماوافق المجلس ، سوف تعطى الدعو للاشتراك في المناقشة الى
منظمة التحرير الفلسطينية حقوق المشاركة نفسها الممنوحة للدول الاعضاء عندما تدعى
الى المشاركة وفقا للمادة ٣٧ .

هل يرغب أحد أعضاء مجلس الأمن في التكلم بشأن هذا الاقتراح ؟

السيد وولترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

دأبت الولايات المتحدة على اتخاذ موقف مقتضاه أنه بموجب النظام الداخلي المؤقت
لمجلس الأمن ، فان الاساس القانوني الوحيد الذي يجوز للمجلس أن يمنح بموجبه لاشخاص
حق التكلم نيابة عن كيانات غير حكومية هي المادة ٣٩ . وطوال ٣٩ عاما أيدت الولايات
المتحدة تفسيراً مرناً للمادة ٣٩ ، ولم تكن لتعترض لو أن هذه المسألة لم تشر تحت
تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الإجراء المعهود . وبالتالي ،
تعارض الولايات المتحدة إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس الحقوق في الاشتراك في
اجراءات مجلس الأمن كما لو كانت تلك المنظمة تمثل دولة عضوا في الأمم المتحدة .

إننا نؤمن قطعاً بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، لكن هذا لا يتطلب انتهاك القواعد المعمول بها . ولا توافق الولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، على ما درج عليه مجلس الامن مؤخراً من ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يودون التكلم في المجلس عن طريق الخروج على النظام الداخلي . ونعتبر هذا الاجراء الاستثنائي دون اساس قانوني ويمثل إخلالاً بالقواعد .

لهذه الاسباب ، تطلب الولايات المتحدة منكم ، سيدي الرئيس ، أن تطرحوا أحكام الدعوة المقترحة للتصويت . وبطبيعة الحال ، سوف تصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما لم يرغب عضو آخر من أعضاء المجلس في التكلم في هذه المرحلة ، سأعتبر أن المجلس مستعد للتصويت على اقتراح قطر .

تقرر ذلك .

أجرى التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بوركينا فاسو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الصين ، مدغشقر ، مصر ، الهند .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، الدانمرك ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٠

أصوات مؤيدة مقابل صوت واحد وإمتناع أربعة أعضاء عن التصويت . اعتمد الاقتراح .

برعوة من الرئيس شغل السيد منصور (منظمة التحرير الفلسطينية) مكاناً على

طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجتمع مجلس الامن اليوم بناء على الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ الموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثل قطر الدائم لدى الامم المتحدة ، الوثيقة S/17456 .

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية : S/17412 و S/17448 ، وهما رسالتان مؤرختان في ٢١ آب/أغسطس و ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ بالترتيب وموجهتان الى الامين العام من ممثل اسرائيل الدائم لدى الامم المتحدة ، والوثائق S/17439 و S/17445 و S/17451 و S/17452 ، وهي رسائل مؤرخة في ٥ و ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ورسالتان مؤرختان في ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من ممثل قطر الدائم لدى الامم المتحدة ، و S/17455 رسالة مؤرخة في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

المتكلم الاول هو ممثل قطر الذي يرغب في الادلاء ببيان بوصفه رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر ايلول/سبتمبر .

السيد الكواري (قطر) : سيدي الرئيس ، يسعدني أن أمتثل كلمتي بالاعراب لكم نيابة عن المجموعة العربية وبالإصالة عن وفدي عن تهانينا الحارة بمناسبة تبوؤكم لرئاسة مجلس الامن خلال شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، ولدينا الثقة الكاملة بأنكم ستديرون مهام المجلس بكل جدارة وموضوعية ، وستكفلون تأديته لمهامه الموكولة اليه بأحسن وجه ممكن .

كما أود أن أعرب عن تقديرنا وإمتناننا لسلفكم السيد السفير ترويانوفسكي ممثل الاتحاد السوفياتي الدائم على رئاسته للمجلس خلال الشهر المنصرم .

ويحدوني الواجب أن أسجل بإسـم المجموعة العربية تقديرنا للمجلس ورئاسة وأعضاء على التجاوب مع طلبنا في انعقاد المجلس بصورة فورية . كما أشكركم جميعا على توجيه الدعوة لي للتكلم بصفتي رئيسا للمجموعة العربية .

يجتمع المجلس للنظر في الوضع الخطر السائد في الاراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للممارسات الاسرائيلية التعسفية ضد مكانها المدنيين . وتمثل الممارسات الحالية تصعيدا لاجراءات القمع والاضهاد التي دأبت اسرائيل على ارتكابها منذ عدوانها عام ١٩٦٧ ، واحتلالها لتلك الاداضي ، وقد أورد مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في رسائله الصادرة كوشائق رسمية من وشائق مجلس الامن تفصيلا لتلك الاجراءات ، كما تناقلتها مختلف أجهزة الاعلام العالمية . ولذلك فسأكتفي بالإشارة اليها دون تعداد حالاتها .

لقد فرضت اسرائيل مؤخرا منع التجول لمدد طويلة على عدد من المدن ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، كما حظرت على أهلها حق الانتقال فيها لمدد أخرى ، كما أطلقت العنان للمستوطنين الصهاينة دون أي لجم أو كبح ليعيشوا في الأرض فسادا ، ولارتكاب الجرائم ضد المدنيين العرب ولتدمير ممتلكاتهم ومواردهم تطبيقا لنزعاتهم الفاشية وترجمة لمشاعر أحقادهم وكراهيتهم وعقدهم ضد السكان العرب . كما قامت بنشر قوات المظليين ذوى السمعة السيئة نظرا لوحشيتهم وقسوتهم في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية لخلق جو من الإرهاب والذعر ، والذي انعكس بصورة جلية في اطلاق النار على أربعة أطفال فلسطينيين في الخليل وإصابتهم بجروح بالغة ، كما قامت بإعتقال العديد من الناس وبتطبيق الحجز الإداري عليهم وبإصدار الأوامر بطرد بعضهم خارج الأرض الفلسطينية .

هذه الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة التي لا يمكن وصفها بغير كلمة الجرائم ، تمثل حلقة جديدة في سلسلة الجرائم الاسرائيلية المرتكبة ضد السكان الفلسطينيين التي تستهدف تفريغ الأرض الفلسطينية من أهلها وحملهم على مفادرتها عنوة وقسرا تحقيقا للحلم الصهيوني في اقامة دولة يهودية صرفة على الأرض الفلسطينية . وفي تصريحات العديد من قادة اسرائيل السابقين والحاليين ما يقدم الدليل الدامغ على صحة هذا الاستنتاج .

وتبرر اسرائيل اجراءاتها هذه بأنها رد طبيعي مبرر على المقاومة التي يبديها الشعب الفلسطيني ضد احتلالها . وهي في هذا شبيهة بنظام هتلر النازي الذي كان يستند الى نفس الرد ضد المقاومة الوطنية للشعوب التي تعرضت للاحتلال خلال الحرب العالمية الثانية ، واذا جاز لاحد قبول الرد الاسرائيلي والتسليم بشرعيته فسيكون هذا قبوله لشرعية الرد النازي على مقاومة تلك الشعوب التي احتلت ارضها وبعضها ممثل في مجلس الامن . إننا نرفض هذا الرد ونشجبه كما نرفض بنفس المستوى ونشجب الرد النازي على المقاومة الوطنية البطلة الشريفة التي مارستها تلك الشعوب .

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا إبداء الاستغراب لموقف البعض الذي يستنكف عن إدانة وشجب الإجراءات الاسرائيلية القمعية ويتناسى هذا البعض بل ويتجاهل تاريخه هو نفسه في مقاومة الاستعمار والاحتلال الاجنبي وما قام به من أعمال المقاومة التي أدت الى استقلال بلاده .

ليس من باب المصادفات أو المفارقات أن تتزامن الاجراءات الاسرائيلية القمعية مع الاجراءات القمعية التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا ضد المواطنين هناك ، فالنظامان يستندان الى أيديولوجية واحدة هي العنصرية والتمييز العنصري . كلاهما ينكر على الشعبين الوطنيين فيهما حقوقهما الشابتة بما في ذلك حق تقرير المصير وحق المساواة ، كلاهما غافل عن حركة التاريخ في تحرير جميع الشعوب وتساويهم بعضهم مع بعض . إن التعاون بين النظامين العنصريين في جميع المجالات العسكرية والاقتصادية معروف للجميع ، كما ان التنسيق بينهما وتبادل التجارب والخبرات قد جرى بين تل أبيب وبريتوريا لإبعاد الانظار عن حملة القمع التي تطبقها حكومة جنوب افريقيا والتخفيف من آثار الضغط الدولي على تلك الحكومة لحملها على الاقلاع عن تلك الحملة .

يستهدف القانون الدولي ، وبالذات الانساني منه ، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب ، توفير الحماية لسكان المناطق التي تقع تحت حكم الاحتلال العسكري من قبل أية دولة في جوانب ثلاثة هي أولا الأشخاص ، ثانيا الموارد ، ثالثا المؤسسات . تلك الجوانب الثلاثة هي خلاصة لمفردات وتفصيلات الأمور المحيية .

ان الاجراءات الاسرائيلية القمعية تمتد الى الجوانب الثلاثة للامور المحمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وتمثل تلك الاجراءات المدى الذي خرقت فيه اسرائيل نصوص وروح العديد من بنود ومواد تلك الاتفاقية التي تجسد ايمان والتزام المجتمع الدولي بضرورة حماية السكان المدنيين من جرائم وويلات السلطات المحتلة ، وذلك في ضوء التجربة المريرة التي عاناها المدنيون خلال الحرب العالمية الثانية .

واسرائيل طرف في تلك الاتفاقية ، اذ انضمت اليها في ٦ تموز/يوليه ١٩٦١ ، والتزامها بتطبيقها منطلق من المادة الثانية للاتفاقية التي تنص على وجوب تطبيقها في جميع حالات النزاع المسلح ، سواء اصطب باعلان الحرب أم لا ، وفي جميع حالات الاحتلال الكلي أو الجزئي . والتزام اسرائيل باحترام أحكام الاتفاقية بصورة مطلقة مستمد من المادة الاولى للاتفاقية التي تنص على تعهد الدول المتعاقدة باحترام وتأمين احترام الاتفاقية في جميع المجالات .

ومن الواضح والجلي أن اسرائيل لا تتقيد بتلك الاتفاقية ولا تقوم بتطبيقها ، وانها نقضت تعهداتها باحترامها . وتجاه ذلك فان على الدول الاعضاء في مجلس الامن ، كاطراف في تلك الاتفاقية ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لحمل اسرائيل على احترام الاتفاقية ، وذلك وفقا للمادة الاولى منها . كما أن مسؤولية أعضاء المجلس ، وبالذات الدول ذات العضوية الدائمة ، تنطلق أيضا في اساسها من مسؤوليتهم الرئيسية التي رتبها عليهم الميثاق في الحفاظ على السلم والامن الدوليين . وواضح أن استمرار احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية وتمادي سلطاتها في ممارساتها وانتهاكاتها الانسانية يهددان السلم والامن الدوليين .

فتوجه اليكم انظار المعذبين في الارض الفلسطينية المحتلة ، الذين عانوا طويلا قساوة الاحتلال وجبروته ، وتعرضوا كثيرا وبلا هوادة لممارساته الانسانية ، من اغتيال

وسجن واعتقال ونفي وتشريد وغير ذلك من ضروب الاضطهاد والكبت . يترجون منكم فهما وادراكا لما يعانونه ، ويأملون منكم تعاطفا مع ما يتحملونه ، ويرتقبون منكم ترجمة لكل ذلك باتخاذ الاجراءات اللازمة لردع المعتدي ولدفع ظلمه ، ولمنعه من الاستمرار في اضطهاده وممارساته التعسفية والقمعية . انهم يأملون منكم ، وانتم في مطلع الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، ان تترجموا ما ورد في الفقرة الثانية من ديباجة ميثاق الامم المتحدة ، حول الحقوق الاساسية والمتساوية لجميع الشعوب وحول كرامة الفرد ومكانته ، الى اجراءات عملية تضمن لهم تلك الحقوق اسوة بكافة الشعوب والافراد .

أن موافقتكم الاجماعية على مشروع القرار المعروض عليكم ستكون تكريسا لمبادئ القانون والشرعية ودفعاً للظلم ، والعدوان ، وهذا أقل ما يتوقعه العالم - والشعب الفلسطيني بالذات - من هذا المجلس الموقر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، واعطيه الكلمة .

السيد منصور (منظمة التحرير الفلسطينية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في البداية ان اهنئكم باسم وفدي على تبهوكم منصب رئاسة مجلس الامن لشهر ايلول/سبتمبر الحالي . ان وفدي مدرك لكفاءتكم الدبلوماسية العالية وهو على يقين بانكم ستقودون أعمال المجلس بحنكة واحتراف . كما ونود ابراز تقديرنا العالي لسلفكم مفير الاتحاد السوفياتي ، الصديق الوفي لشعبنا وشورتنا ، صاحب السعادة السفير اوليغ ترويانوفسكي ، الذي ادار أعمال المجلس بهراة فائقة في الشهر المنصرم .

ولا يسمني الا وان اشكر كذلك في البداية جميع الدول الصديقة التي صوتت لصالح مشاركتنا في أعمال هذه الجلسة بالطريقة المعهودة .

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى لتدارس الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بعد ان بدأت موجة جديدة من القمع والارهاب ضد ابناء الشعب الفلسطيني على ايدي قوات وملطات الاحتلال الاسرائيلي .

فمنذ ٤ آب/أغسطس ١٩٨٥ والمناطق الفلسطينية المحتلة تشهد تعميدا ملحوظا لسياسة القبضة الحديدية التي تستهدف قمع الحركة الجماهيرية الفلسطينية المقاومة للاحتلال وسياساته . ففي ذلك اليوم اقرت الحكومة الاسرائيلية مجموعة من القوانين والاجراءات التعسفية والفاشية ، حيث اقر العمل بقوانين الطوارئ التي اعتمدتها سلطات لانتداب البريطاني عام ١٩٤٥ في فلسطين آنذاك - وخاصة الجوانب المتعلقة بالاعتقال الاداري والطرء الكيفي واغلاق المحل والنشرات الفلسطينية .

وتعطي هذه القوانين ملاحيات مطلقة للحاكم الاسرائيلي المحتل باعتقال من يريد بدون محاكمة وبدون شرح اسباب الاعتقال ، وبملاحيات تجديد الاعتقال مرة كل ستة اشهر دون حدود ، كما ويعطي قانون الابعاد ، المستند على المادة ١١٢ من قوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥ للحاكم العسكري ملاحية مطلقة لابعاد اي شخص يريد ولاي سبب يرتأيه . ومع انه قد ادخلت بعض الاضافات على هذه القوانين تمنح للشخص الذي يتخذ قرار بشأن طرده طلب الاستئناف امام المحاكم العسكرية ، بما فيها محكمة العدل العليا ، الا ان قيمة هذه الاضافات شكلية لانها ليست ملزمة للحاكم العسكري ولم يؤد اللجوء اليها حتذ الان الى الفاء طرد اي من الذين صدرت قرارات طرد بحقهم ، ولقد اشار المحامي الاسرائيلي امنون زخروني في شهر آب/أغسطس الماضي ان عملية الابعاد - اي الطرد - غير قانونية حيث نمت محاكمات نورمبرغ عام ١٩٤٥ على اعتبار ممارسة الابعاد - اي الطرد - بمثابة احدى جرائم الحرب .

(السيد منصور ، منظمة
لتحرير الفلسطينية)

وتشير اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الى ان الابعاد - أي الطرد - غير قانوني كذلك .
كان أول ضحايا هذه الممارسات المعتقل الإداري حاليا الاتح المحافظ زياد أبو عيين
الفني عن التعريف والذي صدرت عن الجمعية العامة قرارات بشأنه - حيث كان قد اطلق
سراحه نتيجة عملية تبادل الأسرى التي رتبها المليب الأحمر الدولي .

وفي ٨ آب/اغسطس ١٩٨٥ اصدرت سلطات الاحتلال العسكري قرارا بابعاد الاخ هلال ابو زياد من القدس وكان قد انهي محكوميته في السجن لمدة عشر سنوات وقضى بعد ذلك ثلاث سنوات خارج السجن ، وانتهى المطاف بالاخ هلال ابو زياد أن أصبح بعيدا عن وطنه فلسطين وكان قد سبق ذلك في بداية العام طرد الاخ المناضل شاهين من قطاع غزة الى الاردن كما تم استصدار قرار آخر بطرد ١١ مناضلا فلسطينيا من الذين تم تحريرهم بعد عملية تبادل الاسرى الاخيرة ، وفي ١٠ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، تم فرض حظر التجول على مدينة الخليل وتم اعتقال اداري لاربعة طلاب من جامعة النجاح ومن ثم اغلاق الجامعة الى اشعار آخر ، وصاحب هذه الممارسات وضع ١٤ قائدا وطنيا تحت الحجز البيتي (الاقامة الجبرية) وعدم السماح لهم بمفادرة مدنهم وقراهم .

ومنذ ٢٨ آب/اغسطس ١٩٨٥ وحتى الآن أخذ التعميد الفاسي وحملة القمع وسياسة القبضة الحديدية منحى أكثر حدة ووحشية ، ولقد عبرنا في عدة رسائل موجهة لسعادة الامين العام ولرئيس مجلس الامن من قبل الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن تفاصيل هذه الموجة المتصاعدة من القمع والارهاب من قبل اسرائيل ضد ابناء شعبنا الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث تم الاعتقال الاداري في غضون اسبوع منذ الفترة الممتدة ما بين ٢٨ آب/اغسطس الى ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ لـ ٥٦ مناضلا فلسطينيا من ابناء شعبنا وعلى دفعات أربع متتالية وبمعدل حوالي ١٥ معتقلا اداريا للدفعة الواحدة حتى وصلت في ليلة ٣ ايلول/سبتمبر الى عشرين معتقلا اداريا دفعة واحدة وركزت هذه الاعتقالات على قطاعات شعبية ، وبشكل خاص على نقابيين عمال وطلاب جامعيين .

ولقد اكدنا في رسالتنا المؤرخة في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ على "ان هذه الاعتقالات تمثل المراحل الاولى من القرار الذي اتخذته سلطات الاحتلال الاسرائيلي في ٤ آب/اغسطس ١٩٨٥ باللجوء مرة اخرى الى الاحتجاز الاداري دون محاكمة وعمليات الابعاد وباعتبار ذلك وسيلة لتمعيد القمع ضد السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، ان هذه "القوانين" تتناقض مع جميع اعراف القانون الدولي والسلوك الحضاري" .

كما شهدت معظم الاراضي المحتلة حظر التجول ، وتضاعفت الدوريات المسلحة للمستوطنين الصهاينة وزادت من اعتداءاتها على الفلسطينيين وبيوتهم وتدمير ممتلكاتهم .

وفي يومي ٥ و ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ قامت سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي بالاعتقال الاداري ل ٢٤ شخصا فلسطينيا آخر وفق اجراءات ٤ آب/اغسطس ميثة الميت ، كما نسفت عدة منازل في الخليل يوم ٥ ايلول/سبتمبر وفرضت حظر التجول على المدينة مجددا واطلقت الرصاص على تجمعات الشعب الفلسطيني في المدينة واعتقلت اعدادا كبيرة من ابناء المدينة بشكل جماعي وانزلت سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي بذلك عقوبات جماعية مخالفة للقرارات والقوانين والاعراف الدولية ، وتم في اليوم التالي تكرار ما حصل في الخليل ، في مدينة غزة ، حيث واصلت سلطات الاحتلال قمعها في يومي ٧ و ٨ ايلول/سبتمبر عندما استبدلت حرس الحدود بقوات المظليين الفاشية في المدن الفلسطينية حيث عززت هذه القوات التي مارست وفورا اصابها القمعية بوحشية

وفظافة ضد ابناء شعبنا في غزة وجدهن ونابلس والخليل وغيرها من المدن مما ادى الى اطلاق النار ومباشرة على اربعة اطفال في الخليل واصابتهم بجروح خطيرة وتقوم هذه القوات بمهاجمة السكان المدنيين في الشوارع وتنهال عليهم ضربا وركلا واهانة وتستبيح ممتلكاتهم مما يخلق حالة من الهلع في صفوف السكان المدنيين واستيق هذا التعميد تصريحات رسمية من الحكومة الاسرائيلية ومن رابين شخصا ، هدا فيها منظمة التحرير الفلسطينية بضرب كافة مقراتها ومكاتبها بما في ذلك المقرات الموجودة في عمان وتونس .

وفي ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ اعتقلت سلطات الاحتلال ٢٠ شخصا اخر اعتقالا اداريا ولقد وصلت الاوضاع في الاراضي المحتلة الى حد خطير جدا من جراء تصاعد الاجراءات القمعية الجماعية وزيادة مظاهرات المستوطنين الاستغزازية في المدن الفلسطينية ، واغلقت سلطات الاحتلال مكتبها صحفيا في القدس انسجاما مع قرارات ٤ آب/اغسطس ميثة الميت . وقررت سلطات الاحتلال مساء يوم الاثنين ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وبعد ان عطلت الحكومة الامريكية امكانية صدور بيان من رئيس مجلس الامن حول الاحداث ، ان تعقد محكمة العدل الدولية العليا جلسة اليوم ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ للبت النهائي بقضية الذين صدرت قرارات بشأن طردهم ولقد عقدت المحكمة فعلا جلسة مطولة اليوم ومارمت فيها سلطات الاحتلال اعلى درجات الضغط للتسريع بالبت النهائي بالموضوع قبل انعقاد هذه الجلسة لمجلس الامن زاصدرت المحكمة العليا في اسرائيل اليوم قرارا نهائيا بالطرد بحق ١١ مناضلا من الذين كانوا قد حرروا نتيجة تبادل الاسرى الاخير وسينفذ القرار في اية

لحظة ، أما بشأن الثلاثة الآخرين المناضلين نزال ومقبول والجيوسي ، وحيث أن محاميهم لم ينتهوا من تقديم جميع الحثيات كي لا يطردوا ، فلقد تقرر استئناف المحكمة في وقت قريب .

ان الفترة منذ ٤ آب/اغسطس ١٩٨٥ والى الآن قد شهدت أيضا تعميدا يتميز بحدة النزعة العنصرية الفاشية في اسرائيل والتي تجلت بشكل صارخ بتمريجات وممارسات كاهانا الذي يدعمو علنا هو وغيره من أمثال شارون لطرد ١,٢ مليون فلسطيني من الاراضي الفلسطينية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ و ٧٠٠ ألف من الفلسطينيين ممن يتعارف عليهم بعرب عام ١٩٤٨ .

ان استعمال قوانين الطرد تشكل الامل لكل اتباع منطق شارون لتحقيق أحلامهم ببناء دولة يهودية صافية وخالية تماما من أى عربي ، وقامت في شهر آب/اغسطس محاولات للاستيطان في الخليل وفي قلب المدينة واعتممت ستة من أعضاء الكنيست بموقع في منتصف مدينة الخليل وجاءت زيارة الوزيرين شارون وارنيز التضامنية للمعتصمين المستوطنين في الخليل لتؤكد التعميد الملحوظ في محاولات ضم الضفة والقطاع الى اسرائيل بشكل نهائي ، ولقد عبّر بيريز عن ذلك بدقة عندما صاح في وجه شامير في أحد الاجتماعات الاخيرة للوزارة عند مناقشة أحداث الخليل قائلا بأن الليكود كان في الوزارة لسنوات فلماذا لم تضموا الضفة والقطاع آنذاك وكان ذلك عندما إحتج شامير على مواقف بيريز .

ان زيادة نفوذ الاتجاهات الاكثر يمينية وفاشية في اسرائيل هو الذي يدفع الى اعتماد هذه الاجراءات القمعية منذ ٤ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، التي وصلت الى درجة الطرح الجدى لتشريع الاعدام بحق المناضلين الفلسطينيين ، ان هذا التعميد الذي يهدف الى قمع حركتنا الجماهيرية وضرب مقاومة شعبنا الباسلة للاحتلال لن ينجح في ذلك اطلاقا ، وتقر بذلك حتى الاوساط الحاكمة الصهيونية التي ذهب قسم منها الى تشخيص الوضع في المناطق المحتلة بانه قد وصل مرحلة الثورة الشعبية العارمة التي لن تتمكن اسرائيل ، مهما نقلت ومهما اعتقلت ومهما طردت ، من تطويقها ، حيث صرح رابين في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ بان اسرائيل قد افرجت عن ٨٩٦ معتقلا فلسطينيا ضمن عملية تبادل الاسرى ، ولكنها منذ ذلك الوقت قد اعتقلت ٩٠٠ مناضل فلسطيني ومهما فعلت في كل ذلك ، فان اسرائيل لن تتمكن من كسر روح المقاومة عند ابناء شعبنا الفلسطيني المناضل .

ان الممارسات القمعية الفاشية الاخيرة من قبل اسرائيل تتطلب من مجلسكم الموقر ليس ادانتها وحجبها فقط ، وانما اتخاذ كافة الاجراءات لوقفها والغاء نتائجها ، وخاصة وانها تتعارض مع اتفاقيات دولية وقرارات دولية ، اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين من قبل السلطات المحتلة والتي اسرائيل هي احداها .

ان شعبنا ينظر اليكم ، ينظر الى الامم المتحدة التي تمثل رمز العدالة والحق الا تقف مكتوفة الايدي متفرجة ازاء هذه الحملة القمعية الجديدة من قبل سلطات الاحتلال ، ويتوقع منكم كل اشكال التضامن والمساعدة وهو يخوض كفاحه من اجل طرد الاحتلال وانجاز حقوقه الوطنية كاملة في العودة وتقرير المصير وبناء دولته الوطنية المستقلة ، بقيادة مثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . ان الغطرمة

(السيد منصور ، منظمة
التحرير الفلسطينية)

الاسرائيلية تلقى كل التشجيع والتمادى من خلال الدعم الكامل ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، من حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي تدلل كل يوم على عدائها السافر لشعبنا وحقوقه المشروعة زآماله وامانيه .

ان الحكومة الامريكية لا تزال ترفض قرارات الامم المتحدة الداعية الى عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الاوسط ، تشارك فيه كافة اطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، تشارك على قدم المساواة مع كافة الاطراف ، وبمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة نفسها لايجاد حل عادل للصراع في الشرق الاوسط يقوم على قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية . وبهذا فان حكومة الولايات المتحدة لا تزال تعطل مسيرة السلام العادلة في الشرق الاوسط وتشجع بدون حدود استمرار اسرائيل بادارة ظهرها للمشيشة الدولية وقرارات الامم المتحدة والقوانين الدولية . ان هذه الحكومة ، حكومة الولايات المتحدة ، تتنكر احيانا لمواقف كانت قد اتخذتها سابقا ، وتعد هذه الحكومة نفسها لرفع المساعدات العسكرية والاقتصادية لاسرائيل من ٢,٠٦ بليون هذا العام الى ٤,٥ بليون دولار حسب تصريحات عضو الكونغرس الجمهورى ملون . ان هذا الدعم وهذه المواقف العدائية لشعبنا لن توقف مقاومة شعبنا وكفاحه للوصول الى اهدافه .

وفي الختام نود ان نبعث من هذا المنبر الى جميع المعتقلين من ابناء شعبنا في سجون العدو ، والى ابناء شعبنا المكافح في الخليل ونابلس ورام الله وجنين وطولكرم وغزة وكافة المواقع الاخرى ، اسمى آيات التقدير لكفاحهم وموودهم البطولي ، والى الاطفال الجرحى في الخليل كل المحبة والعهد على الاستمرار في الكفاح معا حتى النصر .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل منظمة التحرير

الفلسطينية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

الانسة كوناى (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المناسبة

الثانية اثناء عضوية الهند الحالية في مجلس الامن التي تترأسون فيها مداولاتنا .
وليس من واقع المناسبة السابقة وحدها نعرف مهارتكم الدبلوماسية البارزة وقدرتكم
على القيادة ، فلقد اعجبنا بصفاتكم هذه منذ امد بعيد . ان بلدينا يتمتعان بعلاقات
ودية وثيقة وتعاون متعدد الجوانب ، ونحن اعضاء معا في الكومنولث . ومن هنا ،
يسعدني ان ارحب بكم مرة اخرى بوصفكم رئيسا للمجلس .

ان استجابتكم السريعة ، بل واستجابة اعضاء المجلس ايضا ، لطلب عقد اجتماع
لمجلس الامن للنظر في الحالة في الاراضي العربية المحتلة ، لهي شاهد على حساسية
المجلس لخطورة التحدى الذى يواجهه الفلسطينيون التمساء في ظل الاحتلال الاسرائيلي .
ونأمل مخلصين ان يكون في مقدورنا تحت رئاستكم ان نخرج بالرد المناسب والصحيح على
هذا التحدى .

ونود ايضا ان نشيد بحرارة بالسفير ترديانوفسكي ، ممثل اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، على الطريقة القديرة التي ادار بها عملنا في الشهر الماضي .
ان ممثلي قطر ومنظمة التحرير الفلسطينية اللذين سبقاني في التكلم قد طرحا
امام مجلس الامن شرحا تفصيليا للاحداث الاخيرة التي طرأت في الاراضي التي تحتلها
اسرائيل ، وخاصة في الضفة الغربية وغزة ، موثقين مرة اخرى العدد المتزايد من
اعمال القمع التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية هناك ضد السكان الفلسطينيين
المدنيين . وبموجب قانون الاحتجاز الادارى الصادر في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، شنت السلطات
الاسرائيلية حملة واسعة النطاق من الاعتقالات . وبالإضافة الى ذلك ، فقد وجهت الى
العديد من المحتجزين انذارات بالترحيل . وقد فرض حظر التجول على مناطق عديدة تقع
تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، بما في ذلك مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وهناك

تخوف من ان القرارات المتسعة للمحكمة الاسرائيلية قد تؤدى الى الترحيل الاجبارى الفورى للعديد من الفلسطينيين . ان هذه الاعمال التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية تعد انتهاكا صارخا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام ١٩٤٨ ، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وللعديد من القرارات الصادرة عن الامم المتحدة .

ما فتئت اسرائيل على مر السنين تتابع باستمرار سياسة تشديد قبضتها على الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وتخويف جيرانها العرب عن طريق التهديد ، واستعمال القوة الضخمة . وما فتئت اسرائيل ايضا تتابع بحماس سياسة انشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة . والواقع ان هناك شواهد كافية تجعلنا نخلص الى ان هناك خطرا كبيرا في ان تتخذ الحالة في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان ابعادا مأساوية ما لم يرفع المجتمع الدولي صوته معبرا عن مخظه ازاء سياسات وممارسات اسرائيل وما لم يتخذ اجراء مناسبا لكبح جماح اسرائيل . لقد آن الاوان ليتخذ مجلس الامن عملا حاسما لمعالجة الحالة الراهنة التي تعد بغير شك انتهاكا للقانون الدولي من جانب اسرائيل وتمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

ان الحاجة الملحة الآن هي أن نضع حدا فوريا لاراقة الدماء واستمرار المخايقات للفلسطينيين واعادة النظام والسلام في الاراضي المحتلة . ويجدر باسرائيل أن تفضل بالالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الملة التي تملي السلوك المتحضر من جانب الدول المحتلة ازاء شعب الاراضي المحتلة .

وفي نفس الوقت ، من الحتمي أن يسمى المجتمع الدولي الى حل شامل وعادل ودائم للصراع في غربي آسيا ، الذى بغيره لا يمكن أن يسود السلام في المنطقة . والمبادئ الاساسية والاطار الاساسي لمثل هذا الحل موجودان بالفعل في قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، وخطة السلام العربية المعتمدة في فاس واعلانات بلدان عدم الانحياز ، التي اعتمدت في المؤتمر السابع لرؤساء الدول أو الحكومات الذي انعقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ . هذه المبادئ الاساسية المعترف بها هي : أولا ، ان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط ولا حل لهذه المشكلة يمكن تصوره بغير أن تؤخذ الحقوق غير القابلة للتمرد للشعب الفلسطيني في الاعتبار ، ثانيا ، ان تنفيذ هذه الحقوق غير القابلة للتمرد للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره وممتلكاته وممارسة حقه في تقرير المصير ، بما في ذلك انشاء دولة خاصة به ، سوف يسهم في حل نهائي لازمة الشرق الاوسط ، ثالثا ، ان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة ، أمر لا غنى عنه بالنسبة لكل الجهود الرامية الى التوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط ، وأخيرا ، انه لا يمكن لأي سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط أن يستقر بغير انسحاب اسرائيل من كل الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وبغير ضمان أن تعيش كل الدول في المنطقة داخل حدود آمنة ومعترف بها .

هذه المبادئ الاساسية تم تكرارها ودعمها في الاجتماع الاخير لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في لواندا ، انغولا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ . واننا نوّكد على أهمية العقد المبكر لمؤتمر السلام الدولي المقترح بشأن الشرق الاوسط للوصول الى سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة .

وتولي حركة بلدان عدم الانحياز أهمية قصوى لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط . وفي المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز ، الذي انعقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، تم بحث قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط بحثا مستفيضا . والمبادئ الاساسية لحل المشكلة تم التأكيد عليها من جديد . وان تأييدنا الملب والمستمّر لنضال الشعب الفلسطيني من أجل حصوله على حقوقه غير القابلة للتصرف يستند على هذه المبادئ الاساسية .

ومن المعروف جيدا أن السبب الاساسي لعدم احراز تقدّم في التوصل الى حل شامل هو عجرفة وصلافة اسرائيل التي تحدّت عن عمد رغبة المجتمع الدولي . وينبغي أن يتخذ مجلس الامن اجراء عاجلاً وفعّالاً لإنهاء تلك الحالة ، والسعي من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل يميّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه في الحرية والسيادة في وطنه المستقل . والهند بوصفها الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز وكبلد وقف الى جانب الفلسطينيين في كفاحهم المشروع من أجل تكوين دولتهم ، مستعدة للتعاون مع المجلس في جهوده في هذا الاتجاه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثلة الهند على كلماتها

الرفيعة للغاية التي وجهتها اليّ .

السيد خليل (مصر) : السيد الرئيس ، يسرني في مستهل كلمتي اليوم أن

أبدأ بتهنئتكم شخصيا لعودتكم الى رئاسة مجلس الامن . والواقع أن كفاءتكم المعروفة لنا جميعا ، داخل هذه الحجرة وخارجها تساعدنا في التوصل الى ما يمكن أن يتناسب مع مكانة وهيبة هذا المجلس التي تحرمون عليها دائما .

كذلك أودّ بهذه المناسبة أن أتوجّه بالشكر الى ملفكم في مقعد الرئاسة ، السيد السفير ترويانوفسكي ، المندوب الدائم للاتحاد السوفياتي خلال فترة رئاسته لآعمال هذا المجلس .

لقد تفضلتم ، سيدي الرئيس ، في مستهل هذه الجلسة أيضا بالترحيب باسمنا جميعا بالسيد الممثل الدائم الجديد لسفير الصين ، وكذلك بالسيد السفير ممثل بيرو . ويسرّ وفد مصر أن يضم صوته الى صوتكم .

مرة أخرى ، تشهد الاراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغزة ، سلسلة ممتدة ، تصاعدت في الاسباع الاخيرة ، من عمليات الطرد للسكان الفلسطينيين والقهر الذي تمارسه سلطات الاحتلال . وامتدت هذه الاجراءات لتشمل اعلان الطوارئ في مدن وقرى الضفة وغزة ، ومنع التجول لساعات طويلة مما أدى الى اضرار جسيمة بالسكان المدنيين ، والتعرض للمواطنين بالسجن وسقوط ضحايا أبرياء منهم الاطفال ، كما طالعتنا بها حتى بعض الصحف الامريكية هنا في نيويورك .

لقد نقلت وكالات الانباء اخباراً ، أكدت الرسائل الاخيرة التي أرسلها الى هذا المجلس السيد القائم بأعمال مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، وكذلك ما تضمنه بيانه منذ لحظات أمام المجلس من تفاصيل أخرى مؤلمة عن قيام سلطات الاحتلال بفرض اجراءات مميتة " بالاعتقال الاداري " الذي يعني قيام سلطات الاحتلال بإلقاء القبض على المواطنين الفلسطينيين واحتجازهم لمدة يمكن أن تصل الى ستة أشهر ، دون توجيه أية تهمة أو محاكمة ، الى التهديد بالإبعاد والطرده الفعلي للمواطنين العرب من الاراضي الفلسطينية ، وطنهم وأرضهم . كما أعلنت اسرائيل عن تحويل عدد من مدن الضفة ومناطقها الاهلة بالسكان ، الى مناطق عسكرية مغلقة تستخدم فيها وحدات المظلات وغيرها من القوات التي تستخدم في العمليات العسكرية البحتة ، هذا ما تناقلته وكالات الانباء .

ولقد أوضحت تلك الأنباء ، أبعاد التدهور الذي وصل اليه الموقف في مدن الضفة الغربية وغزة . وللأسف ، فإنها ليست المرة الأولى التي يبحث فيها مجلس الأمن الموقف المتوتر بالأراضي المحتلة ، وقد لا تكون الأخيرة طالما ظل الاحتلال قائماً . إن أسباب تدهور الوضع العام في هذه المناطق العربية ، معروفة جيداً ... إنها ترجع مثلما سبق القول ، مرات ومرات ، الى استمرار إسرائيل في التمسك باحتلالها لهذه الأراضي ، استجابة لقوى معينة في المجتمع الإسرائيلي تسعى لتوسيع رقعة السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وإحكام القبضة عن طريق زرع المستوطنات ، ودفع المزيد من الجماعات للإقامة والاستيطان في الأراضي المحتلة ، بل وفي قلب المدن والقرى العربية ذاتها .

كان رأي مصر ولا يزال يصرّ على أن محاولات الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تؤدّي ، وستؤدّي دائماً ، الى استمرار التوتر بالمناطق العربية المحتلة . ولقد أوضحت الأحداث والتطورات ، المسؤولية المباشرة في ذلك عن تدهور الموقف وانطلاق العنف

وتشهد الاراضي المحتلة تحركات جماعات متطرفة غاية التطرف تطالب بطرد السكان العرب من مدنها وقراهم ، وتحفز على مصادر ممتلكاتهم وأموالهم ، وتدفع الى تدمير منازلهم واغلاق مدارسهم وجامعاتهم . بل وصل الامر الى تنظيم جماعات مسلحة تتحرك في المناطق المحتلة تهدد وتنذر وتتصرف وفقا لهواها .

والحقيقة التي لا تغيب عنا جميعا في هذه القاعة ، ان مجلس الامن ومنذ سنوات طويلة ، تنبه الى اخطار هذه العمليات والمحاولات الاستيطانية وآثارها المحتملة والمخربة على الاستقرار والهدوء في المنطقة من ناحية ، وجهود التسوية السياسية السلمية للمشكلة الفلسطينية من ناحية أخرى .

من هنا كان قرار مجلس الامن رقم ٤٤٦ (١٩٧٩) ، الذي قرر فيه المجلس عدم شرعية اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية ، وانها تشكل عقبة خطيرة في طريق التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الاوسط . كذلك اكد القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) انطباق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب على الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل .

وكانت ايضا القرارات الاخرى لمجلس الامن في عام ١٩٨٠ وفي مقدمتها القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي تضمن عدم شرعية الاجراءات الاسرائيلية في تغيير الوضع الديموغرافي والتركيب التنظيمي للاراضي المحتلة .

والقرار رقم ٤٦٨ (١٩٨٠) بشأن التعبير عن القلق لقيام السلطات الاسرائيلية بطرد بعض عمد وقادة مدن الضفة ، والمطالبة بالسماح بعودتهم والقرار ٤٦٩ (١٩٨٠) الذي يستنكر عدم تنفيذ اسرائيل لقرار مجلس الامن بعاليه .

القائمة طويلة لهذه القرارات ، ولكن من واجبنا وواجب هذا المجلس استعادة ما لم يطبق من قراراته . هناك المزيد من القرارات التي اصدرها المجلس بشأن عدم شرعية محاولات الاستيطان ، ورفض تصرفات المستوطنين في حمل السلاح وتهديد السكان العرب ، وادانة محاولات اغتيال قادة مدن الضفة الغربية . ان الامر الهام الذي اود ان اؤكد عليه هو ان اسباب التوتر والتدهور الحالي معروفة وتعود مسؤوليتها الاولى والاخيرة ، لتصرفات المستوطنين من ناحية ، وعدم التصدي الحاسم لهم من قبل حكومة اسرائيل من ناحية أخرى .

وبدلاً من أن تؤكد حكومة إسرائيل بالافعال ، ما تدعيه من رغبة في التصدي للمتطرفين الإسرائيليين ، شهدنا القبضة الحديدية الإسرائيلية تهوى على السكان الأمنيين بالضرب والطرده والحجز والقهر .

ان ما يحدث اليوم في الأراضي العربية المحتلة يتطلب وقفة صادقة من الجميع . واذا كانت الامم المتحدة ، ونحن معها ، نسمي جاهدين منذ سنوات طويلة ، من اجل التوصل الى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ، فان احد الاساسيات المطلوب توفيرها من اجل تسهيل التحرك الجاد نحو التسوية ، هو زرع الثقة لدى السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وللاسف مرة أخرى ، فان تصرفات سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة لا تمكس الاطار العام الذي نحاول التحرك من خلاله وصولاً لهذه التسوية المرجوة . ان وقد تدهور الموقف يقتضي من إسرائيل ان تتخذ الاجراءات التي توجه في المقام الاول نحو الانشطة والاعمال المتهورة التي يقوم بها المستوطنون الذين يجب ردعهم واخراجهم من النقاط التي يحاولون التمرکز فيها .

ان على إسرائيل ان تلتزم باتفاقات جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ التي تنطبق على الأراضي العربية المحتلة .

لقد طالبت مصر مراراً وتكراراً وذكرت وأكدت ان طريق السلام العادل والدائم يبدأ بالعمل الجاد المباشر لبناء الثقة . ولقد طالبنا إسرائيل مرات ومرات ان تتخذ اجراءات عددناها في مناسبات كثيرة ، يمكن ان تساهم في بناء مثل هذه الثقة في الضفة الغربية وغزة . فهل لنا ان نتطلع الى المستقبل . ان السلام والاستقرار يفرضان النقاش والتفاوض مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني . هذه حقيقة لا مهرب منها . ان مصر من جانبها سوف تمضي وتدفع وتؤيد كل جهود السلام والتسوية . الا انها ايضا ستمضي في وقفها ضد كل اساليب القهر والعنف التي تمارسها السلطة المحتلة في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وغيرها من الأراضي العربية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل مصر على الكلمات

الرفيعة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل إسرائيل . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والادلاء ببيانه .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، اود ان اهنئكم على الطريقة الممتازة جدا التي ادرتم بها دفة عمل المجلس ، كذلك اهنئ سلفكم ، السفير ترويانوفسكي على ادارته الممتازة بمسورة مماثلة لهذا المجلس .

اننا نعلم جميعا من الذي عمل وراء الكواليس من اجل عقد هذا الاجتماع . لقد كان تواطؤ وتعاون غير عاديين بين طرفين ، هما ، سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . ويتعين على المرء لكي يجد نظيرا للنفاق الذي يمارس هنا اليوم ان يرجع الى الثلاثينات من هذا القرن ، عندما كان هتلر وزبانيته يسمون تشرشل داعية حرب ويؤنبون الديمقراطيات من اجل الاضطهاد . وما من شيء اكثر اهانة للحس الامامي لدى المرء بالاخلاق والكرامة واكثر اهانة لذكاء المرء من قيام الحكومة السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية باتهام الآخرين بانتهاك حقوق الانسان .

ففي العقد الماضي ، اقدمت الحكومة السورية على قتل ٣٠ ٠٠٠ من مواطنيها في مدينة حماة . وذهبت عشرات الالاف من اللبنانيين والفلسطينيين . ولقد حرضوا على ارتكاب مذابح وحشية في لبنان ، البعض منها حدث في الايام القليلة الماضية - بل وفي الساعات الماضية . وكانوا مسؤولين عن القاء القنابل على البعثات الدبلوماسية والقيام بمحاولات اغتيال لا حصر لها ضد القادة السياسيين في جميع ارجاء الشرق الاوسط .

ان منظمة التحرير الفلسطينية بدورها مسؤولة - وصفة مسؤولة ليست كافية - فقد تفننت في نفس مباني المدارس واطفال المدارس وقتل الشباب ونسف الطائرات وما شابه ذلك . وقد قامت بتمغية الالاف من المسلمين والمسيحيين في لبنان وقامت ايضا - "بحياد منزه" - بمعمليات قتل جماعي لاعضاءها كما حدث في طرابلس وبيروت .

واود ان اضيف ان سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية قد اتهمت احدهما الاخرى ، خارج نطاق هذا المحفل ، بارتكاب جرائم بشعة ضد الانسانية ، كما جاء في المقابلة التي اجريت مع ياسر عرفات في مجلة "دير شبيغل" في شهر تموز/يوليه الماضي . ولمرة واحدة انهما على حق تماما .

ولذلك ، فان ما نشهده اليوم اساءة مزدوجة لهذا المحفل .
 أولا ، الاساءة الى الحقيقة . من بين وابل الاتهامات الزائفة التي قذفت هنا هذا
 المساء ، سوف ارد على قليل منها فقط بفرض الايجاز ، الا انني اعتقد انها تحتوي على
 جوهر الافتراءات الكبرى التي طرحت هنا اليوم . حاول ممثلون عديدون ان يرسوا صورة
 لاسرائيل قوية تهاجم العرب الفلسطينيين العزل . والعكس هو الصحيح . فالمدنيون
 الاسرائيليون العزل هم الذين يهاجمون بشكل وحشي من جانب ارهابيي منظمة التحرير
 الفلسطينية العرب . ان هذه الهجمات لو كانت قاصرة دائما أو حتى في أغلب الأحيان
 على أهداف عسكرية ، لكان الوضع مختلفا . ولكنها غير ذلك . انها توجه بدقة قاتلة
 ضد اطفال ونساء ورجال عزل .

الواقع ، ان منظمة التحرير الفلسطينية اصدرت تعليمات الى عملائها بالسعي الى
 هذه الأهداف ، وفاخرت بمسؤوليتها عن الهجمات عليها . فأي نوع من الأهداف هذه ؟ سائق
 تاكسي في طريقه الى بيته ، زوجان في نزعة ، مُدرّسة في سيارة ، عامل يوصل صلصة ،
 وكالعادة ، ما تفضله منظمة التحرير الفلسطينية دائما منذ مذبحه معلوت : الاطفال
 وبصفة خاصة خمسة اطفال عمر الواحد منهم ثماني سنوات ، طعنوا في الوجه والرقبة
 مرارا في قلب مدينة القدس .

وكلما كانت الضحية بريئة وغافلة ، كلما كان ذلك أفضل ، وكلما كانت الضحية
 بعيدة عن المجال العسكري أو عن مصدر الصراع كان ذلك أفضل ، لان هدف ارهابي منظمة
 التحرير الفلسطينية هو الترويع ، وهذا يتحقق على افضل وجه بمهاجمة المدنيين
 الابرياء . ليس هذا نشاطا عارضا تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكنه نشاط
 يتعلق بفرضها نفسه . بل انه يحدد هذا الغرض . لان عمل منظمة التحرير الفلسطينية هو
 الارهاب ، وليس المواجهة العسكرية ، بل ولا حتى حرب العصابات التي توجه ضد الجنود
 وانما مجرد الارهاب الخالص النقي ، الذي يعني أعمال القتل والتشويه والتخويف
 المتعمدة والمنهجية للمدنيين الابرياء .

في السنة الماضية حاول قتلة منظمة التحرير الفلسطينية - بتوجيهات شخصية من عرفات - عشرات المرات ، واحيانا بنجاح ، ان ينسفوا مواطنين اسرائيليين او يطعنوهم او يشوههم أو يطلقوا الرصاص عليهم . وقد سبق ان قدمت وصفا لهذه الهجمات في رسائل الاخيرة الى مجلس الامن التي وزعت على الممثلين .

ماهو اصل هذا التعميد للارهاب ؟ انه ليس مجرد نية منظمة التحرير الفلسطينية لقتل اليهود . انه للأسف هدف دائم لا يتغير ومعلن تدعيه منظمة التحرير الفلسطينية منذ انشائها . وهو في حد ذاته غير كاف لتبرير هذه الهجمات الجديدة على اسرائيليين عزل وهي - ان كنتم سيدي الرئيس تتابعون رسائلني - لاتزال مستمرة الان لشهور عديدة ، وليس لشهر واحد أو لاسبوع قليلة . ان تزاوج النية بالقدرة هو الذي يجعل هذه الحملة ممكنة . وهذه القدرة تتوفر عن طريق التوافق الغريب بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن . اذ يصرح لمنظمة التحرير الفلسطينية بانشاء مقر وقواعد في الاردن ، بشرط محدود هو ان تمتنع عن شن غارات مسلحة عبر الحدود من اسرائيل ، فهذا من شأنه ان يعني الالتحام مع جنود اسرائيليين وهذا ، كما نرى ، ينبغي تجنبه بدافع الحكمة . ولكن بدلا من ذلك ، تهرب منظمة التحرير الفلسطينية قتلتها وادوات اربابها عبر الجسور التي تبقي اسرائيل عليها مفتوحة من أجل رفاهية السكان العرب في يهودا والسامرة وغزة . وهؤلاء القتلة ومن يشرف عليهم يقومون بأعمالهم البربرية بشكل منتظم ومنهجي .

لقد اوضحت اسرائيل انها لن تتسامح عن انشاء قواعد ارهاب جديدة على حدودها ، وان تلك القواعد لن تبقى محصنة . وينبغي أن يأخذ الاردن في اعتباره الاثار التي عانها في الفترة الاخيرة عندما سمح لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تعمل بحرية في داخل اراضيها . وقد انتهى هذا -- وأنا واثق من أن جميع الممثلين هنا يذكرون هذا جيدا في ايلول الاسود عام ١٩٧٠ ، عندما هدت منظمة التحرير الفلسطينية بالاستيلاء على البلاد . الا أن على اسرائيل ان تتصرف أيضا ضد الارهابيين انفسهم . لقد اتخذنا خطوات للقبض على القتلة والمتعاونين معهم . ولمنعهم من ارتكاب فظائع جديدة .

هذه الخطوات تتضمن احتجاز الارهابيين المشتبه فيهم ، وفي حالات قليلة الترحيل الانتقائي للارهابيين والمتعاونين معهم . وعلى النقيض مما زعم اليوم ، أو على الأقل من بعض الادعاءات التي سمعتها اليوم ، فان هذه الاعمال مشروعة تماما بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . فالمادة ٧٨ تسمح بسجن الاشخاص المحميين لـ " اسباب امنية حتمية " وتضيف " ان القرار المتعلق بالاحتجاز أو السجن ينبغي ان تتخذه ... السلطة المحتلة ... " والمادة ٤٩ ، وهي المادة التي تتعلق بعملية الإبعاد أو الترحيل ، تسمح باخلاء منطقة معينة " لو تطلب أمن السكان أو أسباب عسكرية حتمية ذلك " . وتنص في ظل ظروف خاصة على ترحيل اشخاص محميين . انني اقترح أن نركز بعناية أكبر على مسألة الترحيل . ماذا كان الغرض من المادة ٤٩ ، لأن كل قانون ينبغي ان يفسر في ضوء هدفه . وضعت المادة ٤٩ لمنع الترحيل الجماعي لسكان مدنيين بأسرهم وليس طرد حفنة من الارهابيين النشطين . ولكن ما هو عدد الارهابيين الذين رحلتهم اسرائيل فعلا حتى هذه اللحظة ؟ عند الاستماع الى الاتهامات اليوم ، كنت اظن اننا نتحدث عن مئات الآلاف ، أو عشرات الآلاف أو الآلاف ، أو ربما المئات . في السنوات الأربع الماضية ، بلغ المجموع الكلي : فردا واحدا . هذا عن الترحيل . ما هي العلاقة بين ذلك وبين أحكام الاتفاقية ؟ لا شيء ، لا شيء على الاطلاق ، والجميع هنا يعرفون ذلك .

اعمالنا ليست مشروعة وقانونية فحسب ، ولكننا نوفر ايضا للارهابيين كل الحماية القانونية المتوفرة في ديمقراطية . فيمكن للارهابيين المشتبه فيهم ان يلجأوا الى هيئة قضائية مستقلة محايدة ، وهو نوع من القضاء لا يوجد في أي مكان في العالم العربي ، وعلى سبيل المثال في قطر . وفي واقع الامر فان المحكمة العليا في اسرائيل الفت احيانا قرارات حكومية في هذه الامور .

اذن ما يحدث هنا هو ما يلي : يقتل الارهابي ضحيته ثم يدينه للدفاع عن نفسه . ويتجرأ قتلة النساء والاطفال المتبحجون بالاستناد الى القانون الدولي . هذا هو في الواقع مسرح اللامعقول ..

الا ان هناك طريقة أخرى يساء بها استخدام هذا المحفل . ينص الميثاق على ان على مجلس الامن ان يتحمل مسؤولية اولى عن حفظ السلم والامن الدوليين . في السنوات

الآخيرة وقعت خسائر في الارواح بلغت مليوناً في الحرب بين العراق وايران . وفي لبنان ، قتل في العقد الماضي مائة الف عربي وجرح مئات الآلاف على يد العرب ، ويهدد السوريون ، ويهدد الفلسطينيون ، ويهدد اللبنانيون . هذا التقليد حي تماماً . في الشهور القليلة الماضية ، بذبح آلاف اللبنانيين والفلسطينيين العرب وشوهوا في المذبحة في لبنان - وهي مذبحة من الغريب ، كما قلت ، انها مذبحة تشجعها سوريا . لقد قصرت حديثي على مثالين في المنطقة المجاورة لاسرائيل مباشرة . في وسط كل هذه الازاحة للدماء ، عقد مجلس الامن ست مرات لبحث المذبحة الرهيبة في الخليج الفارسي ، وعقد اجتماعاً قصيراً يسيراً لبحث عقداً من الفظائع العربية في لبنان .

هذا دليل مقنع تماما على أن عملية اليوم المتعلقة باحتمال ترحيل ثلاثة من المتهمين بالارهاب - حفنة من المتهمين بالارهاب - واحتجاز المتعاونين معهم ، هي اهانة ووصمة للغاية التي أنشء من أجلها هذا المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

أود أن أعلم مجلس الأمن بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ من ممثل قطر الدائم لدى الأمم المتحدة وفيما يلي نصها :

" بصفتي رئيسا للمجموعة العربية ، أتشرف بأن أطلب الى مجلس الأمن تقديم الدعوة ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، الى معادة الدكتور كلوفيس مقصود ، السفير فوق العادة والوزير المفوض ، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة بصدد نظر المجلس في البند المعنون " الحالة في الاراضي العربية المحتلة " .

ومتشّرة هذه الرسالة بوصفها وثيقة مجلس الأمن S/17461 .
إذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة الى السيد مقصود بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .
بما أنه ليس هناك اعتراض فقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما لم يكن هناك طلب لممارسة حق

الرد نكون قد استمعنا الى آخر المتكلمين لهذا المساء .
أود في واقع الامر أن أعلم مجلس الأمن بأنني تلقيت للتوّ رسالة من ممثل الاردن يطلب فيها دعوته الى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس .

وفقاً للممارسة المعتادة ، أزمع ، بموافقة المجلس ، أن أدعو الممثل الى الافتتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقاً لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

بما أنه ليس هناك اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الأردن) المقعد المخصص له في جانب

ساعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو ممثل الأردن الى الجلوس الى

طاولة المجلس لممارسة حق الرد .

السيد صلاح (الأردن) : سيدي الرئيس ، أود أن أبدأ كلمتي بتقديم التهنية

لكم على ترؤسكم مجلس الأمن للشهر الحالي ، وعلى حسن ادارتكم لآعمال المجلس . ونحن نعرف جيداً مقدرتكم ودبلوماسيتكم من خلال عملنا المشترك في هذا المجلس . كما أود أن أقدم التهاني لسلفكم سعادة السفير ترويانوفسكي على حسن ادارته لآعمال المجلس في الشهر الماضي .

لقد حاول الممثل الاسرائيلي مرة ثانية اليوم ، كما حاول في رسالة سابقة ، التعرض لبليدي الأردن واتهامه باتهامات لا أساس لها من الصحة . وأود أن أقرأ بهذه المناسبة لأعضاء المجلس نص الرسالة التي وجهتها اليوم للأمين العام بهذا الشأن :

" بالاشارة الى رسالة الممثل الاسرائيلي (S/17448) المؤرخة في

٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وبناء على تعليمات من حكومتي ، أود أن أورد ما يلي :

" ذكر الممثل الاسرائيلي في رسالته المذكورة بأن منظمة التحرير الفلسطينية ... قد صعدت مؤخراً حملتها الارهابية عن طريق تسلل الارهابيين وتهريب الأسلحة والمتفجرات من الأردن' .

" وبهذا الصدد أودّ أن أؤكد عدم صحة هذا الادعاء الاسرائيلي ومخالفته للحقيقة ، إذ لا يخفى على أحد أن المقاومة للاحتلال الاسرائيلي تنبع من داخل الاراضي المحتلة ، وتنمو وتتصاعد كردّ فعل طبيعي لممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي من بطش وظلم وخنق للحريات وسجن للبرياء وطرده للمواطنين وتهجيرهم ومصادرة الاراضي والاملاك وبناء المستعمرات وجلب المهاجرين . كما أن الافراد الذين تعزى اليهم اعمال المقاومة هذه ينتمون الى جيل من الشعب الفلسطيني وُلد وعاش في ظل الاحتلال الاسرائيلي الذي مضى عليه ثمانية عشر عاما ، ومعظم هؤلاء هم من الطلبة والشباب اليافعين من مكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين لم يفادروها رغم الاجراءات الاسرائيلية اللاإنسانية وغير القانونية .

" إن أسباب العنف والمقاومة موجودة داخل الاراضي المحتلة متمثلة بالاحتلال الاسرائيلي كما أن أدوات هذه المقاومة التي هي في الغالب الحجارة والمدي هي من الداخل الرائح تحت الاحتلال . وتمثّل رسالة الممثل الاسرائيل تجاهلا واضحا لهذه الحقائق ومحاولة متعمّدة منه لإيهام المجتمع الدولي بعدم مسؤولية اسرائيل عما يجري داخل الاراضي العربية المحتلة .

" أما مغزى الإدعاء الاسرائيلي المزعوم هذا فهو واضح وبالكاد يحتاج الى عناء . فاسرائيل تريد التشويش على التحرك السلمي الاردني المتمثل أخيرا في الاتفاق الاردني الفلسطيني الذي جرى توقيعه بين الاردن والمنظمة في ١١ شباط/فبراير الماضي الذي يسعى الاردن الى بلورته وتكريسه مع جميع الاطراف المعنية والمحبة للسلام ، والذي يهدف الى تحقيق السلام العادل والشامل ، وهو الامر الذي سيضع حداً لكافة أشكال العنف والحرب مع ضمان العدل للجميع على أصاى الشرعية الدولية .

" إن قيام اسرائيل الآن بشن مثل هذه الحملة ضد الاردن ، وتجاهلها مصادر العنف وأسبابه الحقيقية المتمثل بالاحتلال الاسرائيلي واستمراره ومحاولتها التهريب من مسؤوليتها تجاه ذلك ، لهو أمر مؤسف ويمثل استمرار اسرائيل فسي التهريب من الواقع الذي لا يخدم في النهاية سوى الارهاب والتطرف في المنطقة " . انتهى نص الكتاب الذي وجهته الى معادة الامين العام .

إنني أربح في هذه المناسبة أن ألفت نظر أعضاء المجلس الى التهديد المبطن الذي وجهه الممثل الاسرائيلي الى بلادي ، ذلك التهديد ، الذي هو في غير محله ، يكشف عن نوايا اسرائيل الحقيقية للحيلولة دون التوصل الى حل مشرف وشامل وعادل لمشكلة الشرق الاوسط . وإن الاردن سيستمر في العمل من أجل السلام العادل والشامل والمحافظة على سيادته وأمنه واستقراره .

لقد رأيت أن أغتحم هذه المناسبة لأجيب على ما أورده ممثل اسرائيل في كلمته هذه أمام المجلس فيما يتعلق بالاردن ، وأرجو أن تتاح لي مناسبة أخرى لدى اجتماع المجلس يوم غد للمشاركة في مناقشة ممارسات اسرائيل التعسفية في المناطق المحتلة من الضفة الغربية وغزة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاردن على البيان

الذي القاه ممارسة لحق الرد ، وهذا يردّ على مؤالته . وأشكره أيضا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

حيث أنني لم أتلّق أي طلب آخر لممارسة حق الرد فسوف أرفع الجلسة . وقبل أن أفعل ذلك ، أودّ أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى مشروع القرار الذي وزّع والوارد في الوثيقة S/17459 . وأنني أعتزم ، مع مراعاة التطوّرات اللاحقة ، طرح مشروع القرار هذا على التصويت عصر يوم غد .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ،
أودّ ، قبل أن ترفعوا الجلسة ، أن أشكركم على ترحيبكم بي وأن أشكر بقية الوفود على
عبارات الترحيب بي . وانني أودّ أن أتقدّم بأحر تحياتي الى جميع أعضاء المجلس وأن
أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن سروري البالغ اذ أنضمّ الى المجلس تحت رئاستكم
الماهرة والقديرة . وانني أتعهد لجميع الوفود بأنني سأمدّ يد التعاون الكامل الى
المجلس في أعماله الهامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بيرو على بيانه .
ستعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة النظر في هذا البند من جدول الأعمال
في الساعة ١٥/١٥ من يوم غد ، الجمعة ، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥